

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

مستوى السنة الثالثة ليسانس

الإجابة النموذجية امتحان السداسي السادس في مقياس القانون الإداري

الجواب الأول : (02 نقاط)

يعتبر نزع الملكية للمنفعة العامة من أهم المواضيع التي على أساسها عُرّف القانون الإداري بأنه قانون سلطوي . وضّح ذلك ؟

لأن نزع الملكية من أهم إمتيازات السلطة العامة التي تتمتع بها الإدارة

الجواب الثاني : (08 نقاط)

نصت المادة رقم 01 من القانون المدني على مجموعة من مصادر القانون الإداري الجزائري .

أ - ما طبيعة المصادر التي ذكرتها المادة ؟ مصادر رسمية ، قانونية

ب - تختلف مصادر القانون الإداري الجزائري عن مصادر القانون الإداري الفرنسي . وضّح ذلك

مصادر القانون الإداري الجزائري رسمية نصية بينما مصادر القانون الإداري الفرنسي قضائية ، في القانون الجزائري تعتبر مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرا ثانيا بعد القانون بينما في فرنسا لاوجود لهذا المصدر

ج - هل المادة رقم 01 من القانون المدني ذكرت مصادر القانون الإداري على سبيل الحصر

لم تذكر المادة جميع المصادر على سبيل الحصر ، القضاء والفقهاء مصادر تفسيرية لم تذكرها المادة

الجواب الثالث : (02 نقاط)

يوجد هناك سبب رئيسي يجعل من القانون الإداري غير مقنن . أذكره؟

أهم سبب يجعل من القانون الإداري غير مقنن أن معظمه تنظيمات (مراسيم قرارات تعليمات الخ)

الجواب الرابع : (08 نقاط)

وصفت فقها رقابة السلطة الرئاسية بالمفترضة ورقابة الوصاية بالنصية .

أ - ماذا يقصد بهذا الوصف الفقهي ؟

الرقابة الرئاسية لاحتاج إلى نص يقررها ، بينما الرقابة الوصائية دائما بنص

ب - أذكر النظام الإداري الذي يشمل كل رقابة على حدى ؟

الرقابة الرئاسية في النظام المركزي والرقابة الوصائية في النظام اللامركزي

ج- تُعتبر المديرية التنفيذية على مستوى الولاية تطبيق مُخفف لنظام إداري معين . ما هو ؟

هو عدم التركيز الإداري صورة مخففة للمركزية الإدارية

ملاحظة : الاجابة بخط واضح مع احترام الفراغات المخصصة لها